

سياسات أردوغان تفشل في التحكم بالعجز التجاري

وجاء ذلك بينما توقعت الخطوط التركية تراجعاً حاداً بأكثر من النصف في أعداد الركاب هذا العام بالمقارنة مع التوقعات الأولية، بينما تسببت إجراءات الغلق في ضرر كبير لقطاع السياحة.

وفي سياق الوعود الحكومية لتحسين الاقتصاد والحصد من التضخم، أعلن مراد أويصال، رئيس البنك المركزي التركي في مارس الماضي، أن توقعاتهم للتضخم في نهاية العام الحالي 7.4 في المئة، و5.4 في المئة لنهاية 2021.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن من بين أعضاء مجموعة العشرين ستكون تركيا الأكثر تأثراً بانكماش تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني والثالث بحوالي 7.0 في المئة مع نهاية العام الجاري.

ويرى محللون أن ميزانية الحكومة للعام الماضي تم إنفاقها بسخاء، إلا أن السيولة النقدية قد تنفذ اليوم وبالتالي قد تضطر السلطات إلى طباعة المزيد من النقود وهو ما من شأنه أن يزيد معدل التضخم.

وتلكت الحكومة في تقديم الدعم للشركات والقطاعات الاقتصادية المتضررة حيث تعاني تركيا أصلاً من أزمات لا حصر لها وانتهيار غير مسبوق في قيمة الليرة فيما سجلت مدينة إسطنبول أكبر مدنها خسائر كبيرة جراء الإغلاق وتقليص أعداد السياح.

ولطالما ارتكز أردوغان على نظرية المؤامرة للتغطية على عجزه في إنعاش اقتصاد يعاني منذ سنوات بسبب سياسات خاطئة ساهمت في تواصل انهيار العملة التركية.

والقى مراراً بمسؤولية تدهور الاقتصاد على وقع زيف العملة المحلية على عاتق المؤامرات الخارجية في محاولة يائسة ومفوضحة للتهرب من مسؤولياته وللغطية على فشله في إنقاذ الاقتصاد.

شكلت أحدث المؤشرات السلبية حول نشاط الاقتصاد التركي ولاسيما استمرار العجز في الميزان التجاري، صدمة أخرى للرئيس رجب طيب أردوغان، الذي يحاول تشتيت الانتباه عن سياساته التوسعية في المنطقة العربية، بعد أن زادت من منسوب المشاكل المالية للبلاد منذ تفشي الوباء.

ومع انتشار البطالة على نطاق واسع، ودخول القطاع السياحي في ركود رغم كل المحاولات لإنعاشه، فإن تركيا تواجه ركوداً اقتصادياً مؤلماً.

ويرى خبراء أن تلك العوامل أدت جميعها إلى ارتدادات اقتصادية بينها تراجع السياحة والاستثمارات وانخفاض إيرادات البلاد من النقد الأجنبي.

3.42
مليار دولار العجز التجاري بنهاية مايو، بارتفاع بنحو 102.7 في المئة بمقارنة سنوية

وبات الاقتصاد التركي على وشك الانهيار مرة أخرى بعد أن تضاعفت خيارات أردوغان إثر تلقي تصريحاته وعوده الاستعراضية التي يواصل إطلاقها ضربة جديدة مع تفشي وباء كورونا المستجد.

وأعدت السلطات قبل فترة فتح الاقتصاد بعدما تباطأ بشدة بسبب إجراءات احتواء تفشي كورونا، ويؤكد المسؤولون أنهم سيسعون لتجنب موجة ثانية من العجز.

وقام كوروناً من الأزمة المالية لأنقرة بعد أن تعافت من أول ركود اقتصادي لها خلال عشر سنوات ليضربها الوباء بقوة. لكن الاقتصاد التركي يواجه بالفعل حالة من الركود مع توالي البيانات الرسمية التي تشير إلى أن أنشطة الصناعات التحويلية انكمشت في مايو.

أنقرة - تعكس أحدث المؤشرات حول ارتفاع مستوى العجز التجاري في تركيا أن سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان لتحفيز الاقتصاد لم تطفئ آثار تداعيات أزمة فايروس كورونا.

وأظهرت بيانات معهد الإحصاءات الثالثاء قفزة قياسية في العجز التجاري مع نهاية مايو الماضي، بنسبة 102.7 في المئة بمقارنة سنوية، ليصل إلى 3.42 مليار دولار.

وذكر المعهد أن الصادرات التركية انخفضت بنحو 40.9 في المئة وتراجعت الواردات بنحو 27.8 في المئة وذلك على أساس سنوي.

وعز المعهد هذا الارتفاع الحاد في العجز إلى تأثير إجراءات احتواء تفشي فايروس كورونا في البلاد.

ويقول محللون إن الشركات التركية تبحث بصعوبة عن فرص في الخارج بسبب الأزمات الاقتصادية الخانقة وفقدانها للكثير من الأسواق بسبب أزمات أردوغان التي قوضت علاقات أنقرة بالكثير من بلدان الشرق الأوسط والبلدان الغربية.

وتأتي الأرقام الجديدة في وقت تشهد فيه العملة التركية تدهوراً بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المتردية في البلاد جراء الإجراءات التي يمارسها أردوغان فضلاً عن سوء إدارته الأزمة المتعلقة بالوباء.

برنامج سوداني طموح للاستثمار في الطاقة النظيفة

الخطة تشمل هيكلة المشاريع المتوقفة



مشاريع منسجمة مع البيئة

وكانت الحكومة قد كشفت قبل أيام ملامح برنامج اقتصادي لمعالجة التشوّهات الهيكلية في الاقتصاد الوطني بشكل جذري، معلنة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج مشترك سيستغرق 12 شهراً.

ونكرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، في بيان أصدرته الأحد الماضي، أن البرنامج بمجرد اكتماله سيفتح الأبواب أمام التمويل والاستثمار الدوليين في القطاعات الإنتاجية، والبنية التحتية، وخلق فرص العمل للمواطنين، خاصة الشباب، وتعزيز جهود مكافحة الفساد والحكم الرشيد.

وأشارت الوزارة إلى أن البرنامج يهدف الطريق لتسوية متأخرات السودان لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وأيضاً إعفاء الديون في نهاية المطاف من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

والبرنامج المتفق عليه مدعوم بميزانية جديدة سترتكز على زيادة الإنفاق على الخدمات العامة، واستعادة مهنية الخدمة المدنية، ورفع جودة المؤسسات الحكومية، والاستثمار في مشاريع بناء السلام، وخاصة في الولايات المهملة والمهمشة.

كما سيعم البرنامج جهود الحكومة لإعادة الإنفاق الحكومي للقطاعات المهمة وذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، بدلاً عن طريقة إنفاق نظام البشير، التي كانت غير مستدامة وغير مرشدة وأدت إلى زيادة معدلات التضخم وتهريب السلع الاستراتيجية.

ويدعم البرنامج جهود الحكومة السودانية لتثبيت الأسعار الأساسية، بما فيها سعر الصرف، بطريقة تدريجية لخلق حوافز للتحويلات من الخارج لتتدفق عبر القنوات الرسمية بدلاً من السوق الموازية، الأمر الذي سيؤدي إلى تغذية بنك السودان المركزي بالعملة الصعبة واستقرار الجنيه السوداني في نهاية المطاف.

وقالت وزارة المالية إنها ستسيطر على جميع الشركات الحكومية، بما في ذلك الشركات المملوكة لقوات الأمن، في الوقت الذي تعمل فيه على إصلاح اقتصاد البلاد المتعثر وفتحه أمام التمويل الأجنبي.

وهذه الخطوة هي الأحدث ضمن سلسلة إصلاحات مقترحة منذ أن شرع السودان في مفاوضات على برنامج غير ممول مع صندوق النقد الدولي هذا الشهر قد يمهّد لحصوله على دعم مالي دولي.

ويعد هذا الإجراء جزءاً من حزمة إصلاحية مدتها 12 شهراً تم إعدادها بالتعاون مع صندوق النقد وتهدف كذلك إلى تقليل دعم القود واستقرار العملة وفتح تداول الذهب للقطاع الخاص.

ووافقت لجنة برئاسة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك على خطة قبل عشرة أيام لتصفية عدد كبير من الشركات المملوكة للدولة، البالغ عددها 650 شركة، وخصخصة شركات أخرى.

كشفت السودان عن برنامج طموح للاستثمار في قطاع الطاقة البديلة، الذي يعد من أهم القطاعات المستقبلية الواعدة في البلاد، بهدف تقليص النفقات لتشغيل محطات توليد الكهرباء، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، والتي ضاعفت من حدتها مشكلة مرض كورونا.

كما أن مسألة خفض التكلفة في تشغيل القطاع يعد أمراً مهماً في ظل الظروف التي تمر بها البلاد مع التركيز على مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية وطاقة الرياح.

وأشار عبدالرحمن إلى أن بلاده تستهدف إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بنحو 4500 ميغاواط منها 2500 ميغاواط من شمال أم درمان إلى وادي حلفا و1500 ميغاواط بالبجبر الأحمر و500 ميغاواط في كردفان ودارفور.

أما بالنسبة لطاقة الرياح فتستهدف الحكومة إنتاج كمية كهرباء تصل إلى 3000 ميغاواط نصفها سيتم إنتاجه من المنطقة الشمالية والشمالية الغربية من البحر الأحمر و500 ميغاواط في كردفان ودارفور.

وتوليد الكهرباء باستخدام الغاز كوقود يمثل بديلاً، وذلك في الوقت الذي يكافح فيه السودان لتأمين المزيد من الكهرباء للقطاعات الزراعي والصناعي بهدف تعزيز الإنتاج والاستفادة من التجارة العالمية بعد أن تحررت البلاد من العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

ولا يخطط قطاع الكهرباء بوزارة الطاقة لإنشاء سدود جديدة على نهر النيل لإنتاج الكهرباء، لكنه حريص على زيادة إنتاج الكهرباء المائي المنخفض التكلفة في التشغيل وذلك من السدود القائمة حالياً في كل من الروصيرص وسنار.

وسيتم ذلك بالاستفادة من التقدم التكنولوجي لمصاعفة إنتاج تلك السدود ليرتفع توليد الكهرباء في الروصيرص من 280 ميغاواط إلى 442 ميغاواط وكذلك زيادة إنتاج محطة سنار بواقع 60 ميغاواط.



خيري عبدالرحمن
نستهدف إنتاج 7500 ميغاواط من الشمس والرياح

وتخطط وزارة الطاقة لبناء وحدات جديدة على الجانب الآخر لنفس السدود، بقدرة تبلغ 60 ميغاواط في الدندر، وهو الجانب الآخر لسد الروصيرص، بالإضافة إلى 146 ميغاواط في الجانب الآخر من سد سنار.

كما تتضمن الخطة المتوسطة والطويلة شبكات توزيع، ولكن يتوقع تنفيذ كل هذه المشاريع على جديّة الحكومة في تنفيذ وعودها.

وتعتقد الخرطوم أنه بالإمكان في الوقت الحالي تخفيض نحو 7 في المئة من أعلى طلب أي 211 ميغاواط وذلك بمعدل 3 أضعاف حمولة الإمداد المصري الحالي.

وتسارعت خطوات الحكومة الانتقالية السودانية نحو بلورة خطط لتوليد الطاقة من المصادر النظيفة، عبر منح القطاع الخاص حوافز كبيرة للاستثمار في هذا المجال، بهدف سد العجز الحاصل في الطاقة الكهربائية والمساهمة في الحد من الاحتباس الحراري.

وأعلنت وزارة الطاقة والتعدين أنها وضعت خطة طموحة تستهدف زيادة تغطية الكهرباء من المصادر النظيفة لرفعها من 32 في المئة حالياً إلى مئة في المئة بنهاية 2035.

32
في المئة من الكهرباء التي ينتجها السودان متأتية من المصادر المستدامة

ويحتاج البرنامج إلى ملايين الدولارات كاستثمارات من القطاع الخاص لإطلاق حزمة من المشاريع المزمعة، إلى جانب رصد تمويل حكومي لمساعدة الأقاليم لتنفيذ هذا البرنامج.

وأيزال السودان من بين البلدان المتأخرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا المجال، وقد كانت لسياسة نظام الرئيس المخلوع عمر البشير الأثر الكبير في عدم تركيز مشاريع بنية تساهم في خفض الإنفاق السنوي.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى خيري عبدالرحمن وكيل قطاع الكهرباء بوزارة الطاقة قوله إن "الخطة المستقبلية تشمل مراجعة المشاريع التي تحت التنفيذ لضمان استكمالها ودخولها مرحلة الإنتاج".

وأوضح أن المشاريع تشمل 530 ميغاواط سيتم توليدها من محطة قري 3 و350 ميغاواط من بورتسودان و5 ميغاواط سيتم توليدها من الطاقة شمسية بمنطقة الفاشر وخمسة ميغاواط أخرى في الضعين وواحد ميغاواط سيتم توليدها من مصادر الرياح في دنغلا.

وأكد عبدالرحمن أن الخطة تتضمن متابعة عمليات التنفيذ لتفادي القصور وضمان استكمالها بالمستوى الفني المطلوب.

ويرى خبراء أن هذه الخطوة لو تمت على النحو الصحيح، فإنها ستمنح البلاد "جرعة أوكسيجين" لالتقاط الأنفاس قليلاً قبل الخوض في معارك اقتصادية أكثر تعقيداً كونها تحتاج إلى توافق بين مكونات الطبقة السياسية بشأن تولى إدارتها.

وتنقسم الخطة الاستراتيجية المستقبلية على مرحلتين، الأولى على المدى المتوسط لمدة خمس سنوات وأخرى طويلة المدى لمدة 15 عاماً وذلك بناء على توفير التمويلات اللازمة.

صناديق الثروة السيادية تركز على رأس المال المخاطر رغم الوباء

للاستثمار المباشر والأصول العقارية والصناديق السيادية في بي.دي.بي.سي. قوله إن "الصناديق السيادية تركز بشكل كبير على القطاعات الناشئة ويمكنها الاستثمار للمستقبل كمستثمرين في المراحل الأولى".

ورغم هذه الموجة ظهر اهتمام من قبل الصناديق السيادية، التي اشتهرت باقتناصها العقارات الفاخرة وحصصاً في البنوك العالمية المربوكة إبان الأزمة المالية العالمية، للاستثمار في أسواقها المحلية.

ويقول المحللون إن العوائد في الاقتصادات المحلية قد لا تكون أسوأ بالضرورة، وبخاصة إذا استطلعت الصناديق أنفقاء الصفقات بعناية، فضلاً عن أن العديد منها يقع في اقتصادات ناشئة.

ومن المتوقع أن تكون المكاسب أضخم، لكن تكمن المشكلة في ما إذا تضمن تكليفها المساعدة في تطوير الاقتصادات المحلية، وهو ما يعني أن بعض العائد قد يتدفق على الاقتصاد إلى جانب الصندوق.

وخلص مسح أجراه حديثاً المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية إلى أن اثنين فقط من عشرة صناديق سيادية نظيفة وغير نظيفة قالوا إن حكومتهما طلبتا أموالاً، وقال عدد مماثل إنه تلقى طلبات لدعم مشاريع حكومية جديدة.

يجمع محللون على أن تسابق الصناديق السيادية لدعم شركات التكنولوجيا الناشئة يظهر أنها لم تتأثر بأزمة الوباء حيث يشكّل ذلك التمشي تحوّلًا في رهاناتها على فرص النمو الكبيرة في هذا القطاع الأخذ في النمو، بهدف تعزيز إيراداتها، بينما تبقى مسألة الاندماجات مطروحة بشكل أكبر في ظل هذه المنافسة الشرسة.

لندن - تغذّي صناديق الثروة السيادية في العالم، ومن بينها الخليجية، جولات تمويل بالبيارات من الدولارات لشركات تكنولوجيا جديدة في الأسواق الناشئة حيث تتصارع الشركات وداعموها على ميزة الريادة في القطاع الرقمي.

وتظهر آخر المؤشرات أن حجم الأموال التي ضخها المستثمرون السياديون منذ بداية العام الجاري كانت أكبر مما تم ضخه في كامل 2019، في دليل على أن المخاوف من انتشار فايروس كورونا المستجد لم يكن عائقاً أمامها.

ويقول خبراء القطاع إن الهدف من تلك المنافسة المحذرة، هو العثور على شركات يمكنها تكرار نماذج شركات أمازون ونتفليكس وفيسبوك في الولايات المتحدة، وهي شركات تسيطر على سوق تخصص بالشباب المولع بالتكنولوجيا.

ويؤكد محللو أسواق المال أن لدى صناديق الثروة السيادية في العالم رأس مال ضخماً لتغذية ذلك الاتجاه، كما أن لديها أمراً آخر لا يقل أهمية وهو الصبر للانتظار، لتحقيق أهدافها.

وبدلاً من أن تعرّض الشركات نفسها لمخاطر الإدراج بسوق الأسهم، فإنها تلجأ ببساطة إلى داعمين من القطاع الخاص في جولات تمويلية تزداد ضخامة ببطء، لتلتشى موارد نقدية كي تتغلب على منافسيها في السوق.

وشاركت صناديق الثروة السيادية في صفقات رأس المال المخاطر بقيمة 17 مليار دولار منذ بداية العام، وهو ما فاق بالفعل استثمارات العام الماضي بأكمله.

وتأتي الاستثمارات على خلفية هدوء يخيم على بيئة إبرام الصفقات بشكل عام في أعقاب الجائحة، ولكن أحد المحركات، التي تفتح شهية الصناديق السيادية، هو تنامي الطبقة الوسطى،



أولويات تكنولوجيا طارئة